

القانون الإداري

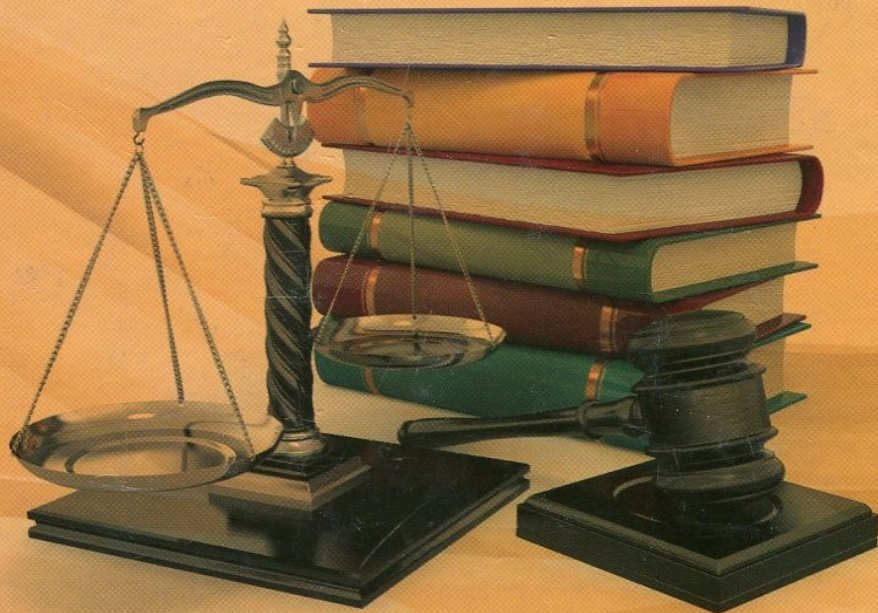
الكتاب الأول

ماهية القانون الإداري
التنظيم الإداري - النشاط الإداري

الدكتور

عصام علي الدبس

أستاذ القانون الإداري المساعد
محاضر بأكاديمية الشرطة الملكية
المحامي لدى المحكمة الدستورية
والمحكمة الإدارية العليا



الفهرس

المقدمة.....	13
--------------	----

الفصل الأول

ماهية القانون الإداري

المبحث الأول: مدلول القانون الإداري.....	24
المطلب الأول: تعريف القانون الإداري.....	24
المطلب الثاني: موضوعات القانون الإداري.....	28
المبحث الثاني: نشأة وتطور القانون الإداري.....	47
المطلب الأول: نشأة وتطور القانون الإداري في بريطانيا.....	49
المطلب الثاني: نشأة وتطور القانون الإداري في فرنسا.....	52
المطلب الثالث: نشأة وتطور القانون الإداري في مصر.....	61
المطلب الرابع: نشأة وتطور القانون الإداري في الأردن.....	63
المبحث الثالث: مصادر القانون الإداري.....	69
المطلب الأول: التشريع.....	69
المطلب الثاني: القضاء الإداري.....	82
المطلب الثالث: العرف الإداري.....	83
المطلب الرابع: الفقه الإداري.....	85
المطلب الخامس: المبادئ القانونية العامة.....	88
المبحث الرابع: خصائص القانون الإداري.....	93
المطلب الأول: حديث النشأة.....	93
المطلب الثاني: قضائي الأساس " الطابع القضائي ".....	94
المطلب الثالث: صعوبة التقنين.....	95
المطلب الرابع: المرونة وسرعة التطور.....	97
المطلب الخامس: الاستقلالية.....	98
المطلب السادس: إجراءات خاصة للتقاضي.....	100
المبحث الخامس: أساس ونطاق تطبيق القانون الإداري.....	103
المطلب الأول: معيار المرفق العام.....	106
المطلب الثاني: معيار السلطة العامة.....	110

المطلب الثالث: المعيار المزدوج "الجمع بين معياري المرفق العام والسلطة العامة".....	113
المبحث السادس: علاقة القانون الإداري بعلم الإدارة العامة.....	115
المطلب الأول: مظاهر الارتباط بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة.....	123
المطلب الثاني: مظاهر الاختلاف بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة.....	124
المبحث السابع: علاقة القانون الإداري بفروع القانون الأخرى.....	129
المطلب الأول: العلاقة بين القانون الإداري والقانون الدستوري.....	132
المطلب الثاني: العلاقة بين القانون الإداري والقانون المالي.....	142
المطلب الثالث: العلاقة بين القانون الإداري والقانون الجنائي.....	158
المطلب الرابع: العلاقة بين القانون الإداري وقانون أصول المحاكمات الجزائية.....	187
المطلب الخامس: العلاقة بين القانون الإداري والقانون المدني.....	201
المطلب السادس: العلاقة بين القانون الإداري وقانون أصول المحاكمات المدنية.....	208

الفصل الثاني

التنظيم الإداري

المبحث الأول: الأسس والمبادئ العامة للتنظيم الإداري.....	230
المطلب الأول: الشخصية المعنوية العامة.....	232
المطلب الثاني: المركزية الإدارية.....	259
المطلب الثالث: اللامركزية الإدارية.....	305
المبحث الثاني: التنظيم الإداري في الدولة الأردنية.....	337
المطلب الأول: الإدارة المركزية.....	338
الفرع الأول: الإدارة المركزية الرئيسة.....	338
الفرع الثاني: الإدارة المركزية المساندة.....	375
المطلب الثاني: الإدارة اللامركزية.....	395
الفرع الأول: تنظيم المجالس البلدية.....	396
الفرع الثاني: اختصاصات المجالس البلدية.....	400
الفرع الثالث: الموارد المالية للمجالس البلدية.....	405
الفرع الرابع: تقييم أداء المجالس البلدية.....	407

الفصل الثالث

النشاط الإداري

المبحث الأول: المرافق العامة	418
المطلب الأول: النظام القانوني للمرافق العامة	418
الفرع الأول: تعريف المرفق العام	419
الفرع الثاني: أركان المرفق العام	420
الفرع الثالث: أنواع المرافق العامة	422
الفرع الرابع: طرق إدارة المرافق العامة	427
الفرع الخامس: المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة	436
المطلب الثاني: أنواع أنظمة المرافق العامة	443
الفرع الأول: أنظمة إنشاء المرافق العامة	444
الفرع الثاني: أنظمة تنظيم المرافق العامة	447
الفرع الثالث: أنظمة إلغاء المرافق العامة	449
المبحث الثاني: الضبط الإداري	452
المطلب الأول: مفهوم الضبط الإداري	452
الفرع الأول: تعريف الضبط الإداري	453
الفرع الثاني: طبيعة الضبط الإداري	454
الفرع الثالث: أنواع الضبط الإداري	456
الفرع الرابع: الهيئات القائمة على أعمال الضبط الإداري	457
الفرع الخامس: معيار تمييز الضبط الإداري وتمييزه عن النظم التي تتشابه معه	458
المطلب الثاني: أغراض "أهداف" الضبط الإداري	463
الفرع الأول: مدلول النظام العام وعناصره	463
الفرع الثاني: خصائص النظام العام	469
الفرع الثالث: التمييز بين النظام العام والمصلحة العامة	471
المطلب الثالث: أساليب الضبط الإداري	472
الفرع الأول: أنظمة الضبط	473
الفرع الثاني: الأوامر الفردية	480
الفرع الثالث: التنفيذ المباشر	482

483.....	المطلب الرابع: صور التنظيم الضبطي
484.....	الفرع الأول: التنظيم "تنظيم النشاط"
485.....	الفرع الثاني: الحظر
486.....	الفرع الثالث: الإذن السابق "الترخيص"
487.....	الفرع الرابع: الإخطار السابق
489.....	الفرع الخامس: الجزاء الإداري
492.....	المطلب الخامس: ضوابط وقيود الإجراء الضبطي
493.....	الفرع الأول: عدم مشروعية الحظر المطلق للحرية
494.....	الفرع الثاني: عدم فرض وسيلة معينة لمواجهة الإخلال بالنظام العام
495.....	الفرع الثالث: تناسب الإجراء الضبطي مع خطورة التهديد للنظام العام
496.....	الفرع الرابع: احترام حقوق الدفاع إذا كان إجراء الضبط يتضمن عقوبة
496.....	الفرع الخامس: تناسب إجراء الضبط مع نوع الحرية المراد تقييدها
497.....	الفرع السادس: تنوع إجراءات الضبط وفقاً لظروف الزمان والمكان

501.....	الخاتمة
----------	---------

509.....	المراجع
----------	---------